

الأحوال الصحية في الأرض الفلسطينية المحتلة، بما فيها القدس الشرقية وفي الجولان السوري المحتل

بناءً على طلب حكومة إسرائيل، تتشرف المديرية العامة بأن تحيل إلى جمعية الصحة العالمية الثالثة والستين التقرير المرفق المقدم من وزارة الصحة الإسرائيلية.

الملحق

تقرير وزارة الصحة الإسرائيلية إلى جمعية الصحة العالمية الثالثة والستين

١- إن موقف دولة إسرائيل كان ولا يزال يتلخص في أن مناقشة موضوع "الأحوال الصحية في الأرض الفلسطينية المحتلة، بما فيها القدس الشرقية، وفي الجولان السوري المحتل" من منطلقات سياسية واتخاذ قرار بشأن ذلك أمران لا ينبغي إدراجهما في جدول أعمال جمعية الصحة العالمية. ولا ينبغي لجمعية الصحة أن تناقش الوضع الصحي لمجموعة سكانية تجد نفسها في ظل ظروف نزاع محددة، لأن ذلك لا يكتسي طابعاً يمت إلى الصحة العمومية بصفة بوجه عام. وجمعية الصحة ليست المحفل الملائم لمناقشة ملاحظات نزاع محتدم، وليس هناك مكان لاتخاذ قرار بشأن قضايا سياسية.

٢- وقد قدمت إسرائيل في الماضي معلومات عن الأحوال الصحية للفلسطينيين في الضفة الغربية، بناءً على طلب الأمانة^١. وأدى ذلك إلى توقف الفلسطينيين عن مواصلة الجزء الأكبر من تعاونهم القائم فيما يتعلق بالشؤون الصحية بسبب نشر تلك المعلومات. وأفضى بند جدول الأعمال والمعلومات المطلوبة ذات الصلة إلى حدوث خلل فيما يتعلق بجودة أحوال السكان الصحية. وبالتالي فإن إسرائيل لن تقدم أي معلومات بشأن التعاون بين إسرائيل والسلطة الفلسطينية في المجال الصحي، وهي تفضل عدم الإفصاح عن تلك المعلومات لعامة الناس.

٣- ويطلب القرار ج ص ٦٢٤-٢ إلى المديرية العامة دعم إقامة مرافق طبية وتقديم المساعدة التقنية ذات الصلة بالصحة إلى السكان السوريين في الجولان السوري المحتل. وهناك، في الوقت الحاضر، ١٨ ٠٠٠ من السكان الدروز في هضبة الجولان الذين يعملون بتغطية صحية شاملة بموجب قانون الضمان الصحي الوطني. وسكان أربع من قرى الدروز في الجولان، وهي بقعاتة وعين قنية ومجدل شمس ومسعدة، هم أعضاء في واحدة من أربع منظمات للصناديق الصحية/صون الصحة العاملة في إسرائيل، بما في ذلك هضبة الجولان.

٤- وينص قانون الضمان الصحي الوطني، على أن بإمكان سكان هضبة الجولان، وسائر سكان إسرائيل، الوصول إلى المرافق الطبية الأولية والثانوية والمتخصصة في جميع أنحاء إسرائيل.

٥- وتمتلك المنظمات الأربع المعنية بصون الصحة عيادات في هضبة الجولان، وهي تعمل أيضاً مع الأطباء المستقلين المنتسبين. وبالإضافة إلى ذلك، هناك مركز صحي وحيد مجهز بخدمات للطوارئ على مدار الساعة في قرية مجدل شمس - وهي أكبر قرى الدروز في هضبة الجولان - يعمل فيه أطباء من الدروز والمسلمين والمسيحيين واليهود. ويقدم هذا المركز الصحي خدمات رعاية طبية أولية وثانوية مرتفعة الجودة، وبالتالي، فهو يستقطب المرضى من المجتمعات الأخرى التي تسكن هضبة الجولان.

٦- وحيث إن عدد سكان هضبة الجولان قليل فإنهم ليسوا بحاجة فورية لوجود مستشفى هناك. ووفقاً للمعايير الإسرائيلية، فإن المستشفيات تشيد لخدمة ١٥٠ ٠٠٠ نسمة فأكثر من السكان. مع ذلك فإن مركز

١ الوثيقة ج ٦١ / وثيقة معلومات / ٣، على سبيل المثال.

مجدل شمس للرعاية الصحية، الذي يعمل على مدار الساعة، والعيادات الحديثة في هضبة الجولان، تقي باحتياجات السكان المحليين. وبإمكان جميع سكان هضبة الجولان أن يحصلوا بشكل كامل، إذا ما دعت الحاجة إلى ذلك، على خدمات المستشفيات في شمال إسرائيل، ويقع أقربها في العفولة وطبرية وصفد.

٧- ولم تواجه وزارة الصحة الإسرائيلية والممارسين الطبيين في هضبة الجولان أي مشكلات طبية محددة يعانيتها سكان هضبة الجولان، سواء أكانوا من الدروز أم من اليهود. ولم تتلق الوزارة أية طلبات أو شكاوى تتعلق بالرعاية الصحية من السكان الدروز في هضبة الجولان. وحالة سكان هضبة الجولان الصحية مشابهة للحالة في بقية أنحاء إسرائيل، والتي تمتلك بعضاً من أفضل المرافق الطبية في العالم.

٨- وفي عام ١٩٦٧، لم يكن في هضبة الجولان سوى عدد قليل من المرافق والعاملين الصحيين. أما اليوم، فهناك ٤٠ طبيباً مقرهم في هضبة الجولان و ٩٦ من أطباء الأسنان وعشرات الممرضين. وجميع الأطباء في هضبة الجولان يحملون رخصة طبية إسرائيلية وبإمكانهم الممارسة في جميع أنحاء البلد، شأنهم في ذلك شأن العديد من غيرهم، لاسيما في شمال إسرائيل. ونسبة الأطباء إلى المرضى في هضبة الجولان هي أفضل من نسبتهم في جميع أنحاء البلد، وفترات الانتظار السابقة لزيارة الأخصائيين فترة قصيرة جداً بالمقارنة مع معظم المرافق الطبية في بقية أنحاء إسرائيل.

٩- وفي وسع الطلاب الدروز من هضبة الجولان أن يدرسوا في كلية الطب في الجمهورية العربية السورية والعودة إلى هضبة الجولان للممارسة عند انتهاء دراستهم، أو أن يختاروا الدراسة في إحدى كليات الطب الإسرائيلية، مما يعزز الالتزام بالإنصاف فيما يتعلق بالحقوق الاجتماعية والطبية لجميع سكان إسرائيل.

١٠- والحالة الصحية في هضبة الجولان هي على أعلى المستويات وهي لا تستلزم تدخل المنظمة الذي يطلبه القرار جص ع ٦٢-٢. وإن قراراً سياسياً المنطلق كهذا القرار لا محل له في منظمة مهنية كمنظمة الصحة العالمية، لذا ينبغي حذفه من جدول الأعمال.

١١- وهناك في العالم مناطق أخرى تشتد الحاجة فيها للدعم الطبي، وبإمكانها أن تحقق استفادة كبرى من مناقشات المنظمة وقراراتها.

= = =